الأمر التنفيذي 13303 والسيادة المالية للعراق

الندوة الشهرية

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

الأمر التنفيذي 13303 والسيادة المالية للعراق

الندوة الشهرية

نظّم مركز "المنبر للدراسات والتنمية المستدامة" ندوة اقتصادية تحت عنوان "الأمر التنفيذي الأمريكي 13303/ الحيثيات والتبعات على الاقتصاد العراقي" ادارها الباحث الأستاذ ابراهيم العبادي، وتحدث فيها المستشار المالي والاقتصادي في رئاسة الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح، بحضور نخبة من المهتمين بالشأن الاقتصادي ضمت نواباً في البرلمان ووكلاء وزراء ومستشارين وباحثين.

في مستهل الندوة تحدث الأستاذ ابراهيم العبادي عن سعي الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها في العراق من خلال الأمر 13303 الذي أدى بدوره إلى نفوذ ونوع من السيطرة الأميركية على صانع القرار السياسي في العراق، مشيراً إلى وجود تساؤلات في الأوساط الشعبية والنخبوية عن سبب إستمرار العراق في وضع أمواله تحت حماية البنك الفيدرالي الأميركي حتى وقتنا الحاضر على الرغم من مرور أكثر من 20 عاماً على غزو العراق وإسقاط نظامه السابق.

الدكتور محمد صالح مظهر تحدث في الندوة بلغة علمية رصينة عن السياق التاريخي والسياسي الذي انتج الأمر 13303 وماتركه من تبعات على السياسة والإقتصاد في العراق طيلة السنوات العشرين الماضية، طارحاً رؤيته

للخطوات الواقعية التي يتوجب على العراق اتخاذها لتحقيق سيادته على أمواله بالعملة الصعبة من دون الإنخراط في نزاعات وخلافات سياسية مع الولايات المتحدة.

في مايلي عرض موجز للأفكار والرؤى التي عرضها الدكتور مظهر في حديثه:

*السيادة المالية للعراق ثُلمت منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي 687 في نيسان عام 1991 والذي تضمن إلزام العراق بدفع كل التعويضات عن الأضرار الناجمة عن غزوه لدولة الكويت، وفي العام 1995 جاءت مذكرة التفاهم المعروفة بالنفط مقابل الغذاء لتسلب السيادة المالية للعراق حيث تم بموجب المذكرة فتح حساب بإسم الأمين العام للأمم المتحدة تدخل فيه واردات العراق من تصديره للنفط ويتم إستقطاع نسبة 30% من الواردات كتعويضات للكويت و3% لتمويل فرق التفتيش الدولية آنذاك.

*في مايس عام 2003 وبعد شهر من سقوط النظام السابق وإحتلال البلاد صدر قرار جوهري عن مجلس الأمن الدولي برقم 1483 بتاريخ 2003/5/22 ينص على أن يضع العراق عائداته بالعملة الصعبة من تصدير النفط في حساب مصرف عالمي يُفتح بإسم البنك المركزي العراقي تحت عنوان "صندوق تنمية العراق"، وتم في ذات القرار تخفيض نسبة تعويضات الكويت لتكون 5%، وبعدها صدر الأمر الرئاسي الأمريكي رقم 13303 بموجب قوانين الحرب والطواريء الأمريكية لحماية مصالح الولايات المتحدة في الداخل والخارج سيما التجارية، حيث يعتبر الأمريكيون النفط سلعة تجارية تخص الأمن القومي الأمريكي. وبذلك تمت حماية حساب البنك المركزي العراقي (صندوق تنمية العراق) بهذا القرار.

*بعد ذلك شكّل مجلس الأمن الدولي لجنة للرقابة والمشورة بناءاً على القرار الدولي 14083 وذلك للتدقيق في عائدات النفط العراقي والتأكد من ذهابها للشعب العراقي في مجالات الإعمار وإعادة البناء، بما يعنيه ذلك من فرض رقابتين على الأموال العراقية الأولى أمريكية والثانية أممية من مجلس الأمن الدولي.

*في عام 2010 بدأ حراك جديد لإلغاء المجلس الدولي للرقابة والمشورة بصدور القرار الدولي 1956 في كانون الأول من العام 2010 وتم وفقاً للقرار إلغاء الإشراف الدولي على أموال العراق، وبقي فقط الإشراف الأمريكي من خلال الأمر الرئاسي الأمريكي 13303.

*في عام 2011 تخلّص العراق من رقابة مجلس الأمن الدولي على أمواله وتم في العام ذاته إنسحاب القوات الأمريكية وتوقيع إتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، وحينها استلم العراق 200 مليون دولار مما تبقى من أمواله التي كانت بإسم الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة كوفي عنان من مجموع 800 مليون دولار كانت متبقية في الحساب، حيث ذهبت بقية المبلغ إلى الولايات المتحدة بعنوان تعويضات للأمريكيين الذين تضرورا من غزو النظام السابق للكويت بما في ذلك الذين اصابهم ضرر نفسي.

*في عام 2012 اتهمت الولايات المتحدة البنك المركزي العراقي بالتكاسل في إجراء إصلاحات مصرفية، وتم توقيع مذكرة لإعادة هيكلة المصارف العراقية وإعلام البنك الدولي بذلك. وفي هذا السياق سعى البنك المركزي العراقي لتنويع إحتياطاته بنصيحة من البنك الدولي، وبالفعل شرع بالتنويع واصبحت49% من احتياطياته بالدولار و الباقي باليورو والذهب، كما أصبحت لديه مرونة أكبر في فتح نافذة بيع العملة.

*مع نهاية العام 2021 أُغلق ملف تعويضات غزو الكويت حيث أوفى العراق بكل التزاماته، فيما بدأت أمريكا من جانبها بالتضييق لأول مرة على البنك المركزي العراقي والتدقيق في حساب العراق رقم 1 لدى الفيدرالي الأمريكي ومتابعة حركة خروج الدولار من العراق لمعرفة المستفيد الأخير منه، وقد استمر هذا التدقيق حتى يومنا هذا.

*أستطيع ان أُسمي هذا السلوك الأمريكي والإصرار على التدقيق في أموال البنك المركزي العراقي بأنه "تحرّش" أو شكل من أشكال "المقاطعة المالية الناعمة" إذا جاز التعبير، علماً إن هذا النوع من التدقيق لم يحصل من قبل أمريكا تجاه أي بلد في العالم بإستثناء العراق وسوريا، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تتابع حركة الدولار في جميع أنحاء العالم من خلال مكتب السيطرة المعرف بإسم (أوفاك).

*تبعاً لهذا التضييق والمراقبة الدقيقة من قبل الولايات المتحدة للمصارف العراقية أصبح 30 مصرفاً عراقيا محروماً من التعامل بالدولار، وهناك شركة تُسمى (كي 2) تتولى التدقيق في الحوالات العراقية التي تتم بالدولار وتقرر بدورها السماح أو الرفض.

*أزاء هذا التضييق الأمريكي على المصارف العراقية وحركة خروج الدولار من العراق، فأن السؤال المطروح هو: ماهي البدائل المتاحة للعراق؟.

في تقديري هناك بدائل، فلا شيء يُلزم العراق بالبقاء ضمن هذه الحالة.

البديل الأول: هو أن ينقل العراق الدولار إلى دولة أخرى مثل بريطانيا أو الإمارات العربية المتحدة، لكن المشكلة التي ستواجهنا هي أنه مادام التعامل بالدولار قائماً فهذا يعني أن أموال العراق بالدولار ستبقى تحت تدقيق مكتب السيطرة "أوفاك" الأمريكي.

البديل الثاني: هو تنويع بعض العملات للحساب النفطي العراقي مثل اليورو او الجنيه الإسترليني، لكن ينبغي أن تتوفر ضمانات بعدم الحجز القضائي على أموال النفط العراقي بإعتبارها أموال تجارية.

البديل الثالث: أن نكون مع الصين، ونكون أقرب للنموذج الإيراني في التخلص من العقوبات الأميركية، وهذا البديل يمكن التفكير فيه اذا طرحت الصين عملة رقمية مقبولة دوليا للتبادلات التجارية بلحاظ أن الصين تُعد الشريك التجاري الأول للعراق والمشتري الأول للنفط العراقي، على أن الامر المهم هنا هو أن إعتماد هذا الخيار ينبغي أن يكون بالتفاوض مع الولايات المتحدة في إطار إتفاقية الإطار الإستراتيجي.

*هنالك توقعات بان يتوجه العالم للعملات الرقمية مستقبلاً وهناك من يرى أن نظام البترودولار سوف ينهار، على أن هذه التوقعات قد تتحقق بعد عقود، أما في المدى المنظور فلاتزال أمريكا قوة امبريالية مالية، وتبلغ نسبة مشاركتها في الإقتصاد العالمي 25% بينما تبلغ نسبة مشاركة مجموعة بريكس مثلا 10%، ولذلك ارى أن الرهان على خيار النقود الرقمية أجدى من الرهان على مجموعة بريكس.

بعد ان أنهى الدكتور مظهر حديثه طرح الحاضرون مداخلاتهم بشأن السُبل التي يتوجب على العراق اعتمادها لتحقيق سيادته المالية واستقلاله الاقتصادي، وأجمعت المداخلات على اهمية تنويع العراق لإيراداته غير النفطية، واستثمار بنود اتفاقية الإطار الإستراتيجي مع الولايات المتحدة وتفعيل الحراك الدبلوماسي على هذا الصعيد لرفع كل أشكال الوصاية على الأموال العراقية.